

الاشتراكية الجديدة والاقتصاد العالمي

إنتاج مختلفة إلى حد كبير عن وارداتها. ولكن لا وجود لمثل هذا الاختلاف في الاقتصاد العالمي اليوم. ففي الولايات المتحدة، يعني الفائض في ميزان المدفوعات في التمويل توظيف المزيد من الأميركيين كعمال بناء، ومنتجين للسلع الرأسمالية، وممرضين ومساعدين في مجال الصحة المنزلية. وعلى نحو مماثل، يعني الفائض في الخدمات عمل المزيد من الأميركيين ليس فقط كمستشارين حاصلين على تعليم عال (وأجور مجزية) في معازل الصلب والزجاج، ولكن أيضا كعمال نظافة وعمال في الفنادق خارج منزله يلوستون الوطني. في الوقت نفسه، ربما يؤدي العجز في التصنيع إلى خلق المزيد من فرص التصنيع في الخارج، في دول

حيث تكاليف العمالة منخفضة نسبة لرأس المال؛ ولكن هذا العجز يدمر عددا قليلا نسبيا من الوظائف في الولايات المتحدة، حيث أصبح التصنيع بالفعل صناعة كثيفة الاستخدام لرأس المال. وكما أشار الخبير الاقتصادي روبرت هول من جامعة ستانفورد طوال ثلاثة عقود من الزمن، فإن الأميركيين الذين يعملون في بيع السيارات أكثر من أولئك الذين يعملون في صناعتها. وعلى هذا، فمن الناحية النظرية على الأقل ربما خُلف التحول في التوظيف في الولايات المتحدة. من التصنيع القائم على خطوط التجميع إلى البناء والخدمات والرعاية، تأثيرا ملموسا على التوزيع العام للدخل من حيث الجنس، ولكن ليس من حيث الطبقة. ما السبب إذن وراء المقاومة السياسية القوية

للعولمة في القرن الحادي والعشرين؟ أرى أربعة أسباب. فأولا، من السهل أن يلقي السياسة اللوم عن المشاكل التي تواجه أي بلد على الأجانب والمهاجرين الذين لا يدلون بأصواتهم. في عام ١٨٩٠، عندما كان الساسة في إمبراطورية هابسبورج يلقون باللوم بشكل روتيني على اليهود عن مختلف العلل الاقتصادية والاجتماعية، عُلق المعارض النمساوي فريدناند كروناويتز في مناسبة شهيرة قائلا: "إن معاداة السامية هي اشتراكية الحقى". وبوسعنا أن نقول الشيء نفسه عن معاداة العولمة اليوم. ثانيا، كان أكثر من جيل من النمو الاقتصادي غير العادل والأقل سرعة من المتوقع في الشمال العالمي سببا في خلق احتياج سياسي ونفسي قوي لكبح ذئاء. فالثناس يبردون سردا بسيطا لشرح السبب وراء

جيه. برادفورد ديلونغ

وفقا للنظرية الاقتصادية السائدة، تميل العولمة إلى "رفع جميع القوارب"، ولا تخلف تأثيرا كبيرا على التوزيع العريض للدخل. ولكن "العولمة" ليست على الإطلاق إزالة التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعوق الواردات وتمنع المزايا لمنتجين جيلين نافذين سياسيا ولا هم لهم سوى البحث عن الربح. فكما أشار الباحث الاقتصادي داني رودريك من جامعة هارفارد مرارا وتكرارا، تتكهن النظرية الاقتصادية بأن إزالة الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية تنتج مكاسب صافية؛ ولكنها تؤدي أيضا إلى عمليات إعادة توزيع ضخمة، حيث تؤدي إزالة الحواجز الأصغر إلى عمليات إعادة توزيع أكبر

سوق العراق للأوراق المالية

ملخص السوق

المؤشر العام	التغير	نسبة التغير	القيمة المتداولة	الأسهم المتداولة	عدد الصفقات	الشركات المتداولة	أسهم ارتفعت	أسهم انخفضت	الأسهم الثابتة
581.11	0.27	0.05%	522,175,414	697,362,571	336	22	5	9	8

كمية السوق

خليج (BGUC)	بغداد (BBOB)	سومر (BSUC)	متحد (BUND)	بذور (AISP)
0.35	0.64	0.90	0.20	7.13
407,261,790.00	123,800,000.00	50,602,000.00	21,000,000.00	20,314,000.00

قيمة السوق

بذور (AISP)	خليج (BGUC)	بغداد (BBOB)	سومر (BSUC)
7.13	0.35	0.64	0.90
145,180,272.00	142,381,632.00	79,132,000.00	46,444,716.00

أسعار الذهب

السعر بالمئقال الواحد	سعر الذهب عيار 24	سعر الذهب عيار 22	سعر الذهب عيار 21	سعر الذهب عيار 18	سعر الذهب عيار 14	سعر الذهب عيار 10
دينار عراقي	48546	44501	42478	36410	28318	20227

د. حيدر حسين آل طعمة

انعدت مؤخرا قمة قادة مجموعة العشرين في مدينة هامبورغ الألمانية، تحت عنوان "تحوينا عالم متواصل" وناقش قادة مجموعة العشرين في اجتماعهم، الذي وصف بأنه أكبر تجمع دولي، قضية استقرار الاقتصاد العالمي ومواصلة تنظيم أسواق المال، والقضايا المرتبطة بالتنمية في العالم. وقد ركز قادة هذه الدول على عدة محاور اهمها ضمان الاستقرار الاقتصادي، وتحسين الاستدامة، وتحمل المسؤولية، وانعاش التجارة، وزيادة مستويات الاستخدام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وتضم المجموعة كلا من: ألمانيا، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا،

إيطاليا، بريطانيا، روسيا، الأرجنتين، أستراليا، جنوب إفريقيا، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، الهند، إندونيسيا، المكسيك، تركيا، والمملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، وتشكل دول هذه المجموعة ٨٥٪ من حجم الاقتصاد العالمي. وقد افصح نتائج قمة مجموعة العشرين بأنها واحدة من أكثر القمم جذبا للاهتمام في السنوات الأخيرة، بسبب المشاركة الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي يتعامل مع تعددية الأطراف والتعاون الدولي بازدياد شديد. ويأتي حضور ترامب قمة ٢٠١٧ بعد انسحابه بالفعل من أحد الالتزامات الرئيسية لقمة العام الماضي وهو الانضمام لاتفاقية باريس للمناخ. وعوده بتبني تدابير الحماية التجارية ورفض تقديم المزيد من المساعدات



تكرار الأزمة المالية التي شهدها العالم عام ٢٠٠٨ وعدم ترك أي قطاع من قطاعات السوق المالية العالمية بعيدا عن الرقابة، ومحاربة التهرب الضريبي وتفادي المنافسة عن طريق تخفيض الضرائب. ٢- التركيز على تحقيق نمو دائم ومستمر ومتوازن

قمة العشرين وقضايا الاقتصاد والمناخ

للاقتصاد العالمي وتعزيز فرص التشغيل والتوظيف. فمُنذ قمة واشنطن التي عقدت عام ٢٠٠٨ أصبحت التجارة العالمية أحد أهم البنود على جدول أعمال قمة المجموعة بسبب العلاقة الوثيقة بين حرية التجارة العالمية والحد من البطالة. ٢- التغيير المناخي وسياسات التنمية وأسواق العمل وقوانينها وملف الهجرة وقضية اللجوء ومحاربة الإرهاب. وركز نقاش قادة الدول العشرين على انسحاب الولايات المتحدة مؤخرا من اتفاقية المناخ في باريس، وفرص اتباع بلدان أخرى الولايات المتحدة في وضع مصالحها الذاتية وعلى نحو متهور فوق الصالح العام؟ فقد أوردت صحيفة نيويورك تايمز مقالا يشير إلى أن ترامب قد ينجح في سحب روسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا، وحتى إندونيسيا إلى تحالف بترولي لإضعاف أو إلغاء اتفاق باريس للمناخ. مع ذلك نجحت الدبلوماسية الامانية وشعر الدبلوماسيون والناشطون المناخيون في جميع أنحاء العالم بالارتياح بعد اعلان البيان الختامي للقمة، والذي جاء فيه " زعماء الدول الأعضاء في المجموعة ٢٠ ترى إن اتفاق باريس لا رجعة فيه ... وتؤكد مجددا التزامها القوي باتفاق باريس، والتحرك بسرعة نحو تنفيذها الكامل" باستثناء تحلي الولايات المتحدة عن ذلك الالتزام.

من جانب اخر، أشار صندوق النقد الدولي في سياق أعمال القمة، بأن التعافي الاقتصادي العالمي يمضي على المسار الصحيح، ويتسم باتساع نطاقه، ومن المتوقع أن يستمر إلى العام القادم. ولكن في الوقت نفسه حذر الصندوق من عواقب التراخي والمخاطر، بما في ذلك ارتفاع مواطن الضعف المالي، وتدني مستوى الإنتاجية، وتزايد عدم المساواة". كما شدد الصندوق على ضرورة الاستفادة من فترة النمو الرابطة كفرصة لزيادة حماية القطاع المالي - بمراكمة احتياطي رأس المال الوقائية وتقوية الميزانيات العمومية لدى الشركات والبنوك؛ ومعالجة مسألة الأجور الحقيقية الراكدة - التي قد تصيب التعافي بالضعف وتغذي مشاعر السخط؛ والتصدي لمشكلة اختلالات الحسابات الجارية المفرطة - مع قيام بلدان الفائض وبلدان العجز على السواء بدورها في هذا الشأن. وتماشيا مع ما تضمنته "خطة عمل

تعددت أجندة قمة قادة دول العشرين لهذا العام الا ان الهدف الاساس كان تطويق النزعة الترابمية لانتهاج سياسات حمائية وتقليظ القيود على الاستثمارات الاجنبية، ليس فقط خضية من ضعف مستويات التجارة والنمو التي قد تقترب على هذه السياسات، وانما ايضا توحيا لاستعثار حرب تجارية بين الاقتصادات الكبرى كرد فعل على سياسات الولايات المتحدة. من جانب آخر كان التخوف من امكانية انفراط عقد اتفاقية باريس للمناخ عبر انضمام دول عدة للمحور الامريكى المعارض لهذه الاتفاقية اهمية خاصة لراعية القمة المستشارة الالمانية انجيلا ميركل وقد بذلت ألمانيا جهود متميزة صبت في النهاية الى تمتين عرى الاتفاقية المذكورة والسير قدما في اجراءات التنفيذ.

اما صندوق النقد الدولي فقد اوضح، وعلى لسان لاغارد رئيسة الصندوق، بان الاقتصاد العالمي بحاجة ماسة اليوم الى سياسات اقتصادية مشتركة لتجاوز السكون الاقتصادي القائم عبر تفعيل اتفاقات التجارة والرقابة المشتركة على اسواق المال والمصارف بغية تحقيق معدلات نمو مستدام والتكيف مع التغيرات الهيكلية التي تشهدها الاقتصادات الصاعدة (كالصين والهند) وانتهاج سياسات اقتصادية عالمية معدة خصيصا لاستباق الازمات المالية والمصرفية التي قد تصيب الاقتصاد العالمي في المستقبل.

مجالات تطوير القطاع النفطي في العراق

١٠٪ سنوياً فسوف تبلغ خدمة الدين (الأصل+الفائدة) حوالي ٣٥٢ مليون دولار سنوياً، أي بحدود ١.٦ دولار للبرميل ولذلك فإن الربع الذي ستحصل عليه شركة النفط الوطنية هو ٦٧,٥ دولار للبرميل عند سعر ٨٠ دولار للبرميل. ومع هكذا أسعار لن تتردد البنوك من اقراض شركة النفط الوطنية أو الحكومة العراقية وذلك على أساس ما سيتحقق من ربح كضمان، وهنا يرى المدافعون عن الاستثمار الاجنبي إن اقتراض العراق سيؤدي الى تراكم الدين الصافية بوصف العراق من أكبر الدول المدينة في العالم وبالتالي فإن المقرضين سوف يمتنعون عن إقراض العراق ما لم يعقد اتفاقية لتسديد ديونه، هذا اذا مااخنا التطورات الاخيرة الحاصلة في أسعار النفط عالمياً وتدهورها المفاجيء وهذا مايشكل زعزعة الثقة في أسعار النفط ومدى تحسنها في المدى المتوسط والبعيد مما يعيق عدم الرغبة لهذه المؤسسات في اقراض العراق مستقبلاً. ٢- التعاقد من الشركات الاجنبية في ظل هذا الخيار يمكن للعراق استخدام عقود مع الشركات النفطية الاجنبية على أن تكون هذه العقود أكثر مرونة من

بالعوائد المتحققة من النفط، في حين يرى المدافعون عن الاستثمارات الأجنبية إن تخصيص جزء من ميزانية العراق لتمويل الاستثمارات النفطية سيتم خصمه من مخصصات النفقات الاجتماعية (الصحة والتعليم)، بينما العراق بأمس الحاجة لهذه الخدمات. ٢- الاقتراض من الداخل والخارج يمكن لشركة النفط الوطنية أو الحكومة العراقية الاقتراض من أجل تمويل استثماراتها في القطاع النفطي وكالاتي: - الاقتراض من البنك المركزي واستخدام النفط المستقبلي كضمان. - الاقتراض من الوكالات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين. - اصدار سندات حكومية. وفي الصادرات الثلاث تكون كلفة التطوير منخفضة وفترة الاسترداد سريعة وبالتالي تكون فترة التسديد سريعة أيضاً، ويبين المختصين انه اذا اقتترضت شركة النفط الوطنية ٣ مليارات دولار لتطوير حقل مجنون لينتج بمقدار ٦٠٠-٧٠٠ الف برميل يومياً على سبيل المثال على أن يسدد القرض بعشر سنوات ويسعر فائدة مركب مقداره

إيهاب علي النواب

من الأسباب التي يتمسك بها المدافعون عن الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي هي ارتفاع تكاليف إعادة إعمار القطاع النفطي وتطويره، فضلاً عن إن لثني الحقول النفطية العراقية هي حقول نفطية غير مطورة، وبسبب الحاجة الى مبالغ هائلة لتطويرها، يعجز العراق عن توفيرها بسبب الأوضاع التي يمر بها البلد وعلى كافة الأصعدة، فأن الخيارات التي تبدو متاحة للعراق في مجال تطوير قطاعه النفطي هي كالاتي: ١- التمويل من الميزانية العامة من أبسط طرق تمويل الاستثمارات النفطية في العراق هو تخصيص مبلغ سنوي من الميزانية العامة للدولة تستخدم لتطوير القطاع النفطي، ذلك لأن مقومات نجاح هذه الاستثمارات تكون مضمونة ولعدة أسباب من أهمها انخفاض درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها رأس المال المستثمر، لوجود كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي، فضلاً عن إن عمليات البحث والتنقيب تمتاز بانخفاض درجة المخاطرة وانخفاض تكاليف الاستثمار مقارنة